## منظمة التعاون الإسلامي

كلمة معالي السيد إياد أمين مدني الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية أستانا - جمهورية كازاخستان 21 رجب 1437هـ (الموافق 28 أبريل 2016)

## بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالى السيد أصيلزهان ماميتبيكوف،

وزير الزراعة بجمهورية كازاخستان،

أصحاب المعالى والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سعادتي أن أخاطب المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في رحاب هذه الحاضرة الجميلة مدينة أستانا. ويطيب لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن صادق الامتنان لفخامة السيد نورسلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، على دعمه الدؤوب لمختلف برامج منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات المختلفة، بما فيها الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لحكومة كازاخستان على ما أنجزته من ترتيبات متميزة لتنظيم هذه الدورة التاريخية التي تنعقد في وقت يتم فيه الإعلان رسميا في أستانا عن إنشاء مؤسسة متخصصة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تعنى بالأمن الغذائي. ولا بد في هذا السياق أن أشيد بالالتزام المتميز لمعالي السيد فاروق سيليك، وزير الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية، طيلة فترة توليه رئاسة الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي الوزاري للأمن والغذائي والتنمية الزراعية.

ويحدوني أمل كبير في أن تعزز مداولاتكم في هذه الاجتماع التعاون طويل الأمد والمفيد للجميع في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ولاسيما في ضوء التحديات متعددة الأوجه التي تواجه دولنا الأعضاء في معالجة انعدام الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر. ومن خلال هذا المنبر الهام سيكون بوسعنا بلا شك تنفيذ خطتنا طويلة الأمد الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز قطاعنا الزراعي وتحسين ظروف عيش شعوب دولنا الأعضاء.

أصحاب المعالى والسعادة،

المندوبين الموقرين،

أود انتهاز هذه السانحة لاسترعاء انتباهكم إلى أن الزراعة والأمن الغذائي باتا يحتلان موقعا مركزيا ضمن الاستراتيجيات الإنمائية لمختلف البلدان. وأضحت هذه الدول تدرك أن نمو الناتج الإجمالي الداخلي أو القوة الاقتصادية ليسا وحدهما كفيلان بضمان تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل، بل إن ذلك يتأتى من خلال القدرة على ضمان الأمن الغذائي بكيفية مستدامة. وفي هذا الصدد، نعتبر أن ما تزخر به دولنا الأعضاء من ثروات وموارد طبيعية هائلة وخبرات وما تقيمه من علاقات تعاون بينية يمكنها من النهوض بدور هام لتحقيق التنمية وضمان الأمن الغذائي في البلدان الإسلامية، وذلك بالنظر للمفارقة القائمة المتمثلة في كون العديد من الدول الأعضاء في المنظمة تعتمد بشكل كبير على الأسواق العاليمة لتوفير إمداداتها من الغذاء في حين أن البعض الآخر منها يعتبر مُصدرًا رئيسياً للمنتجات الغذائية.

ومما يبعث على الارتياح أنه ومنذ انعقاد الدورة السابقة لهذا المؤتمر في إسطنبول بتركيا في أكتوبر 2011، ما انفكت منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة تقطع أشواطا كبيرة في تنفيذ قرارات المنظمة في مجالى الزراعة والأمن الغذائي.

وقد تمكّنا في هذا الصدد استكمال برامج عديدة، بينما يظل عدد كبير منها قيد الإنجاز أو في مراحل تقدم مختلفة. وأعلن مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة) عن إطلاق برنامج بناء القدرات الزراعية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بغرض تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في دولنا الأعضاء في مجالات تدبير الأراضي والمياه والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والأمن الغذائي. ومن جانبه يواصل البنك الإسلامي للتنمية إسهاماته في القطاع الزراعي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة التي تروم توفير فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي. ويتضح ذلك جلياً من كون حجم إجمالي اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بلغ 5 مليارات دولار أمريكي لفائدة ما يزيد عن 155 مشروعا زراعيا موزعاً على للتنمية بلغ 5 مليارات دولار أمريكي لفائدة ما يزيد عن 155 مشروعا زراعيا موزعاً على 2014 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحلول نهاية 2014.

والأهم من ذلك أن جهودنا الرامية إلى إنشاء مؤسسة متخصصة في إطار منظمة التعاون الإسلامي تُعنى بالزراعة والأمن الغذائي قد تكللت بالنجاح، وذلك من خلال عقد الجلسة التأسيسية اليوم للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي منظمة تتولى مهمة تنفيذ مشاريع وبرامج منظمة التعاون الإسلامي في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي بما يساعد إلى حد كبير بلدان المنظمة على تحديد المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك في سبيل تعزيز الإنتاجية الزراعية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وتعزيز رفاهية شعوبها.

أصحاب المعالى والسعادة،

المندوبين الموقرين،

إنه بالرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها، فإن التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مازالت تواجه العديد من المشاكل والتحديات المستعصية، ومن ضمنها النمو السكاني وتراجع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتهافت الطلب على الموارد والآثار الناجمة عن تغير المناخ، وهي جميعها مشاكل وتحديات تنبغي معالجتها معالجة شاملةً. ويتضح من خلال الإحصائيات أن 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي صئنفت من بين البلدان الأربعة والخمسين الأقل دخلاً والتي تعانى من العجز الغذائي على الصعيد العالمي. وبالمثل، فقد سجل العجز التجاري للأغذية في الدول الأعضاء ارتفاعا من 16 مليار دولار أمريكي عام 2000 ليصل إلى 79 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2014، مما يشير إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة تعتبر كمجموعة، في المتوسط، بلدانا مستوردة للأغذية، حيث أن غالبيتها تعتمد بشكل كبير على استيراد مختلف المنتجات الغذائية للاستجابة للطلب الداخلي المتنامى على الغذاء. ومما يزيد هذا الوضع تعقيداً أن في الفترة ما بين عامي 2014 و2016 بلغ عدد من يعانون من سوء التغذية في بلدان المنظمة 166 مليون نسمة أي ما يعادل 20.8 في المائة من مجموع السكان الذين يعانون من سوء التغذية عبر العالم. وتتمثل أسباب سوء التغذية في الفقر والمرض وصعوبة الحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب، والنزاعات وغيرها من الأسباب. وتتظافر هذه العوامل لتوجد البيئة المواتية لتفشى سوء التغذية.

ولمعالجة هذه التحديات أضحى من الضروري اعتماد مقاربة أكثر شمولاً في مجال تبادل المعلومات حول البذور والتكنولوجيات والتجهيزات والسياسات وتدابير الدعم المؤسسي لتحسين الأمن الغذائي، وذلك عبر تعزيز الإنتاج الزراعي والغذائي المستدام.

وفي هذا السياق أود أن أسترعي انتباه هذا الجمع الموقر إلى القضايا التالية التي طفت على السطح أثناء تنفيذ برامج المنظمة ومشاريعها المختلفة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي:

أولا: نظراً لتباين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، ينبغي توطيد التعاون فيما بينها بشكل أكبر لا سيما في مجال بناء القدرات وبلورة البرامج والمشاريع المشتركة وإدارة الموارد بكفاءة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي. وستكون أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في هذا الصدد أكثر جدوى. ومن ثم أهمية تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لأنشطة هذه المنظمة الجديدة.

ثانياً: إن تحقيق الإنتاجية والاستدانة في هذا القطاع الحيوي لن يتأتى من دون الاستثمار لذلك لا بد لنا من إيجاد بيئة مواتية لجذب القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في هذا القطاع ويستلزم ذلك استحداث أدوات مالية مناسبة ومتاحة للجميع على مستويات متعددة وتبرز أهمية مساهمة الاستثمارات في القطاع الزراعي في توسيع نطاق الفرص للمزارعين ولاسيما الصغار من بينهم في الدول الأعضاء.

ثالثاً: اتفق الوزراء في المؤتمر الإسلامي الوزاري الرابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من 14 إلى 16 يناير 1995 على إنشاء احتياطي الأمن الغذائي للبلدان الإسلامية من أجل ضمان الأمن الغذائي للدول الأعضاء في المنظمة، وذلك لتنسيق السياسات الوطنية للمخزونات الغذائية والاحتياطات الغذائية الوطنية، ورصد حالة الأمن الغذائي لدول المنظمة. وحيث إن هذه المشاريع لم تُنجز بعد فإني آمل صادقا أن تحظى هذه المسألة باهتمامكم في إطار مداولاتكم في اجتماعكم اليوم إلى جانب مواضيع واعدة أخرى ستكون محط تعاونكم المستقبلي النشط.

أخيراً وليس آخراً، تعزيز الزراعة القائمة على المعرفة وتشجيع البحث والابتكار وسد الفجوة التواصلية ببين المزارعين والباحثين، علماً أن قطاع الأعمال الزراعية يعتبر حجر الزاوية لجهودنا الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والغذائي المستدام في دولنا الأعضاء. ولابد أن أؤكد أن المعرفة والخبرة العملية يسهمان في تمكين المزارعين من الاختيار من بين مجموعة من الأساليب المتنوعة التي تساعد على تحقيق الإنتاج الزراعي المستدام.

ولا يفوتني في ختام كلمتي هذه التذكير بدور هذا المؤتمر في توفير الدعم السياسي للمؤسسة التنفيذية الجديدة التي ستضطلع بمهمة تنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. ولاشك أن التعاون الحثيث بين المنظمتين سيسهم في سد الفجوة بين عملية صياغة السياسات وعملية تنفيذها، وذلك في إطار تغير المقاربة التي تنتهجها منظمتنا لبلورة مشاريع مشتركة بهدف تعميق روح الشراكة والتعاون بين دولنا الأعضاء.

وفي ضوء هذه الأفكار أود التأكيد مجدداً على التزام الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالعمل والتعاون معكم لمعالجة التحديات المرتبطة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي الختام أتمنى لمداولاتكم في هذا المؤتمر التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته